

دراسة السياسة الخارجية الإسلامية (الأسس والضوابط المنهجية للتعامل مع المرجعيات الأساسية)

دائرة القضاء - أبوظبي

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

مستخلص:

تنطلق هذه الورقة من حقيقتين : الأولى ، مفادها ان الدولة الإسلامية منفتحة ومنفصلة مع الآخر باعتبار أنها تحمل رسالة الإسلام إلى البشرية كافة وبالتالي الدخول في علاقات مع الدول الأخرى سعيًا وراء تحقيق أهداف محددة مرتبطة بوجودها في عالم الشهادة ، فهي ليست كبقية الدول في أهدافها ووسائلها على الرغم من انها قد تلتقي مع غيرها في الأسلوب والطريقة ولكنها تختلف في الأهداف والوسائل . اما الحقيقة الثانية ، فهي ان مناهج البحث في الدراسات الإسلامية تعاني اشكالات بحيث انها ما زالت منغلقة على دراسة المواضيع المرتبطة بالتوحيد والعبادات وحتى ان انفتحت فانها تغلق نفسها في اجتهادات الأولين دوماً نظر لمقتضيات الواقع . و تعنى هذه الورقة بالدرجة الأولى بالاهتمام بقضايا المنهج التي تشكل ضرورات التداول وفق أجدديات تأخذ في الحسبان عدم الوقوف في البحث في هذه العلاقات على مصدر واحد يتمثل في دراسة التفاعلات فقط ، بل لا بد من ان يتعدى هذا المنهج درجات الآفاق النظرية ومداهما ، والتي تؤكد ضرورة نسبة الرؤية الإسلامية للسياسة الخارجية إلى الحقائق الكلية التي تشكل قواعد رؤية عقدية تجاه الإنسان والكون والحياة . بحيث لا تقتصر على مجرد هذه العناصر (الإنسان والكون والحياة) بل تنسحب إلى ما يتعلق بالمقاصد الكلية العامة للشريعة التي تبحث في جواهر الأفعال لا أشكالها فحسب ، ورؤية كلية تتعلق بالسنن الحاكمة والضابطة للحركة الحضارية ، كل ذلك في ضوء عناصر هذه الرؤية وإسهاماتها في بناء مجموعة أو منظومة من الأنساق القياسية والمفاهيم الأساسية والمطلبية. وتسعى هذه الورقة الى طرح أسس نظرية وعلمية سليمة لمنهجية دراسة السياسة الخارجية من وجهة النظر الإسلامية وذلك ببيان مناهج البحث الخاصة بالسياسة الخارجية الإسلامية من خلال تناول المرجعيات الأساسية لدراساتها ، والتي تتمثل في المصادر الأصلية ، القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، واستعراض المصادر الثانوية المتمثلة التاريخ الإسلامي وتعامل الدولة الإسلامية مع مقتضيات التفاعل الخارجي ، ثم الآراء الفقهية والعرف . وستطرح الورقة وصفاً للضوابط والمحاذير التي ترتبط بمنهج وأصول أدوات دراسة السياسة الخارجية الإسلامية ، من الأصول المتمثلة في القرآن والسنة باعتبارهما المصدرين الرئيسيين ، وبخاصة التفسير الموضوعي ، الى جانب المصادر التابعة المتمثلة رؤية التاريخ وحوادثه ورؤية الفكر وتطوره على تفاعل فيما بينها .

Study of Islamic Foreign Policy “Methodological Foundations And Controls For Dealing With Basic References”

Dr. Mohammed Al Wathiq Abdulhamid Al Jarifawi

Abstract:

This paper proceeds from two facts: First, that the Islamic State is open and excited with the other as it carries the message of Islam to all humanity and thus enter into relations with other countries in pursuit of achieving specific goals linked to its existence in the world of martyrdom, it is not like other countries in its goals and means, although it may meet with others in style and method, but it differs in goals and means. The second fact is that research methods in Islamic studies suffer from problems so that they are still closed to the study of topics related to monotheism and worship, and even if they open, they close themselves in the jurisprudence of the first two without considering the requirements of reality. This paper is primarily concerned with paying attention to the issues of the methodology that constitute the necessities of dealing according to the Basics that take into account not to stand in the research in these relationships on one source is the study of interactions only, but this approach must exceed the degrees of theoretical horizons and their extent, which emphasizes the need to attribute the Islamic vision of foreign policy to the overall facts that constitute the bases of a doctrinal vision towards man, the universe and life. So that it is not limited to just these elements (Human The universe and life) but also withdraws to what is related to the purposes of the general college of Sharia, which examines the essences of actions, not only their forms, and a holistic vision related to the ruling and controlling norms of the civilized movement, all in the light of the elements of this vision and its contributions to building a set or system of standard formats and basic concepts and demands. This paper seeks to put forward sound theoretical and scientific foundations for the methodology of studying foreign policy from the Islamic point of view by explaining the research methods for Islamic foreign policy by addressing the basic references for its study, which are the original sources, the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet, and reviewing the secondary sources of Islamic history

and the Islamic state's dealing with the requirements of external interaction, then jurisprudential opinions and custom. The paper will present a description of the controls and caveats that are related to the method and origins of the tools for studying Islamic foreign policy, from the origins represented in the Qur'an and Sunnah as the main sources, especially objective interpretation, as well as the affiliated sources represented by the vision of history and its incidents and the vision of thought and its development on the interaction between them.

المقدمة:

بسم الله بالرحمن بالرحيم دائم الإحسان القديم الأول الخالق الباقي بلا تحول ، ثم الصلاة والسلام سرمداً على خير من وحدا ، ثم أن الحمد لله الوالي الكريم والصلاة والسلام على النبي وعلى آله مع اتم التسليم ، أما بعد

فلكل دولة خصائصها التي تميزها عن غيرها من الدول ، ومن خلالها يمكن التعرف عليها وعلى أنظمتها التي تسير عليها في شتى نواحي الحياة العقدية منها أو الثقافية أو الاجتماعية أو غير ذلك مما تجعله الدول منهجاً تسير عليه وتعمل من خلاله . وتنطلق هذه الخصائص من المبادئ التي تقوم عليها الدولة.

الدولة في الإسلام تقوم على العديد من الأسس السياسية التي تنظم العلاقات بين الحكام والمحكومين القاطنين في إقليم الدولة لا فرق في ذلك بين مسلم وغير مسلم . وحيث أن الدولة الإسلامية مفتوحة على اعتبار أنها تحمل رسالة الإسلام إلى البشرية كافة اهتمت بتنظيم العلاقة مع الدول الأخرى على هدى من الأسس التي يقوم عليها الإسلام سعياً وراء تحقيق أهداف معينة للدولة الإسلامية نفسها وذلك بإتباع العديد من الوسائل والأدوات والآليات.

الدولة الإسلامية ليست كبقية الدول في أهدافها ووسائلها ، فهي قد تلتقي مع غيرها في الأسلوب والطريقة ، ولكنها تختلف في الأهداف ، وعلى مراحل التاريخ الذي مرت بها الدولة الإسلامية تعاملت مع غيرها من الدول والشعوب والأفراد تعاملت بما اختلف عما تعاملت به هذه الدول والشعوب والأفراد فيما بينها. حيث كانت العلاقة تارة تتسم بالجهاد والمقاتلة وتارة بالسلم والمواذعة ولذا فقد اختلفت طبيعة العلاقات الخارجية التي تقيمها الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول . ونتيجة لذلك التباين في العلاقات فقد قسم الفقهاء ورواد الفكر الإسلامي الأوائل العالم إلى دار إسلام ودار حرب وأضاف بعضهم تقسيماً ثالثاً دار العهد⁽¹⁾ .

حيث أن تفاصيل هذه التصنيفات وأحكامه وأدلتها إنما هي في الغالب اجتهادات وإجابات مبنية على ظروفها وزمانها ، أو هي صيغ تطبيقية تاريخية لبعض النصوص الشرعية ، لتبعاً لما فيه مصلحة أو مفسدة وتبعاً لما عليه العرف والسلوك الجاري به العمل بين مختلف الدول والشعوب والجماعات⁽²⁾ . حيث لا يستطيع الباحث أن يجزم بطبيعة العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول ، وذلك لتغير الظروف والأزمات التي دفعت بكل فريق لاختيار مذهبه والاستدلال عليه وذلك لأن كل فريق نظر إلى

الواقع الذي كانت تعيشه الدولة الإسلامية وإمكانية إقامة العلاقة مع غيرها على الأسس والظروف التي تمر بها الدولة الإسلامية . ودون الدخول في تفاصيل كثيرة لأدلة الفريقين عن أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم هل هي الحرب أم السلم، حيث أن الرؤية الأساسية لهذه الدراسة تقوم على أنه ما دام أن الدولة في الإسلام مفتوحة ومنفصلة مع الآخر باعتبار أنها تحمل رسالة الإسلام إلى البشرية كافة وبالتالي فإن ذلك يفرض عليها الدخول في علاقات مع الدول الأخرى سعياً وراء تحقيق أهداف محددة مرتبطة بوجودها في عالم الشهادة ، والباحث هنا يبنى فرضيته على أن الأصل في العلاقة بين الدول هو السلم ، والحرب هي الاستثناء والضرورة، والاستثناء لا يجوز التوسع فيه وتعميمه ، والضرورة لا تصلح أن تكون حكماً يبنى عليه أصل عام . ولذلك فإن ما يجب التركيز عليه في مثل هذه القضايا هو أمران : الاجتهاد التطبيقي الآتي في ضوء ظروف الزمان والمكان الحاليين وان يكون ذلك الاجتهاد وفق مبادئ وقواعد عامة يتمثل أهمها في: مراعاة مصلحة الإسلام والمسلمين حمل الأحكام على منطاتها ومقاصدها والمعاملة بالمثل ومراعاة الأعراف والعهود المعتمدة .

اشكالية الدراسة :

تعنى هذه الدراسة بالدرجة الأولى بالاهتمام بقضايا المنهج التي تشكل ضرورات التناول . وتحاول طرح أسس نظرية وعلمية سليمة لمنهجية دراسة السياسة الخارجية الإسلامية وذلك من خلال تناول المرجعيات الأساسية لدراساتها ، والتي تتمثل في المصادر الأصلية ، القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، واستعراض المصادر الثانوية المتمثلة التاريخ الإسلامي وتعامل الدولة الإسلامية مع مقتضيات التفاعل الخارجي ، ثم الآراء الفقهية والعرف . وستطرح الدراسة وصفاً للضوابط والمحاذير التي ترتبط بمنهج وأصول أدوات دراسة السياسة الخارجية الإسلامية ، من الأصول المتمثلة في القرآن والسنة باعتبارهما المصدرين الرئيسيين ، وبخاصة التفسير الموضوعي ، إلى جانب المصادر التابعة المتمثلة رؤية التاريخ وحوادثه ورؤية الفكر وتطوره على تفاعل فيما بينها.

أهمية الدراسة :

أهمية هذه الدراسة ، وما يميزها ، أنها تحاول معالجة مشكلة منهجية دراسة الظاهرة ، وتحاول الاقتراب من تحليل السياسة الخارجية وفق الرؤية الإسلامية ، من خلال استخلاص القيم والمبادئ العامة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على اعتبار أنهما يمثلان الإطار الثابت لفلسفة العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية ، وتحليل المواقف في العلاقات الخارجية التي اتخذها الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون في دولة الخلافة الأولى ، وصولاً إلى منهجية واضحة في تناول السياسة الخارجية الإسلامية والضوابط الحاكمة لتلك السياسات من حيث القيم والمبادئ والأهداف والأدوات.

الدراسات السابقة :

السياسة الخارجية في الإسلام ، لم تأخذ حظها في الدراسات والبحوث الإسلامية بشكل منفصل بل كانت ترد في ثنايا تلك التي تناولت العلاقات الدولية في الإسلام⁽³⁾، وحتى تلك الدراسات - على قلتها - نجدها قد تناولت العلاقات الدولية من منظور القواعد المنظمة لحالي السلم والحرب بين المسلمين وغير المسلمين الواردة في أصول الشريعة الإسلامية . وعلى الرغم من أن مجال السياسة الخارجية قد شملته العديد من الدراسات والبحوث إلا أن دراسة السياسة الخارجية الإسلامية مازالت مجالاً جديداً ، وإن كان

هناك إشارات مضيئة تنير هذا المجال (4).

منهجية البحث

وأجريت الدراسة بمنهج مركب حيث قام الباحث بإتباع العديد من المناهج العلمية المتبعة في دراسة العلوم السياسية فيتم المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن والتاريخي في تداخل لا يخل بوحدة الدراسة .

خطة البحث

وتمت دراسة هذا الموضوع في فصلين يسبقهما مبحث تمهيدي وتتعقبهما خاتمة ، وذلك على النحو

التالي :

المبحث التمهيدي :

المبحث الأول : دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال القرآن والسنة

المطلب الأول : دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال القرآن الكريم

المطلب الثاني : أهمية التفسير الموضوعي لدراسة السياسة الخارجية الإسلامية

المطلب الثالث : دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال السنة النبوية

المبحث الثاني : دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال المصادر التابعة

المطلب الأول : دراسة السياسة الخارجية من خلال التاريخ الإسلامي

المطلب الثاني : دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال الفقه

المطلب الثالث : الفقه والعرف والعلاقات الخارجية

الخاتمة :

مبحث تمهيدي :

يظن البعض عن جهل أو عن تجاهل للحقيقة أن الإسلام ليس له تصور واضح في العلاقات والمعاملات الخارجية والدولية ، ولا شك أن مثل هذا التصور قاصر ولا يمت للحقيقة بصلة ، إذ أن الإسلام قد وضع القواعد وأرسى الثوابت في التعامل مع الغير ، أي غير المسلمين ، فمنذ وجدت دولة الإسلام في المدينة المنورة على يد الرسول صلى الله عليه وسلم والعلاقات الخارجية بين الدول الفتية الأخرى أو التجمعات الأخرى غير الإسلامية تسير وفق المنهج الإسلامي القويم.

إن الأساس الذي تقوم عليه سياسة الدولة الإسلامية الخارجية مبني على قاعدة مفادها أن الرسالة الإسلامية رسالة شاملة لكل الناس وعلى المسلمين العمل على تبليغها لكل الناس بالأساليب والطرق الشرعية (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (٥) إذ أن عملية نشر الإسلام وتبليغه للعالم واجب ومهمة لا بد من أن تضطلع بها الدولة الإسلامية ولكن دون إكراه أو إجبار على دخول الإسلام (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) (٦) ويقول جل شأنه (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مِمَّنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) (٧) ويقول أيضاً (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (٨). ويمكن صياغة رؤية السياسة الخارجية الإسلامية من خلال مجموعة من المناهج ، وأولها: رؤية الأصول، وثانيها: رؤية التاريخ

وحوادثه وثالثها: رؤية الفكر وتطوره على تفاعل فيما بينها. من هنا تأتي أهمية الاهتمام بقضايا المنهج التي تشكل ضرورات التناول وفق أبجديات تأخذ في الحسبان عدم الوقوف في البحث عن هذا الموضوع في القرآن الكريم عند حد الجمع الميكانيكي بين الآيات الخاصة بموضوع الدراسة وتقصي تفسيراته فحسب ، بل يتعدى هذا المنهج درجات الآفاق النظرية ومداها . التي تؤكد ضرورة نسبة الرؤية الإسلامية للسياسة الخارجية إلى الحقائق الكلية التي تشكل قواعد رؤية عقدية تجاه الإنسان والكون والحياة . والرؤية الكلية لا تقتصر على مجرد هذه العناصر (الإنسان والكون والحياة) بل تنسحب إلى ما يتعلق بالمقاصد الكلية العامة للشريعة التي تبحث في جواهر الأفعال لا أشكالها فحسب ، ورؤية كلية تتعلق بالسنن الحاكمة والضابطة للحركة الحضارية ، كل ذلك في ضوء عناصر هذه الرؤية وإسهاماتها في بناء مجموعة أو منظومة من الأنساق القياسية والمفاهيم الأساسية والمطلبية⁽⁹⁾. وهذا يدخل كله في عملية إعادة بناء العلوم الاجتماعية في ضوء التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع والوجود، وذلك باستخدام منهج يتكامل فيه الوحي الصحيح مع الواقع المشاهد بوصفهما مصدرين للمعرفة، بحيث يستخدم ذلك التصور الإسلامي إطاراً نظرياً لتفسير المشاهدات الجزئية المحققة والتعميمات الواقعية (الإمبيريقية)، وفي بناء النظريات في تلك العلوم بصفة عامة أو ما يعرف بعملية تأصيل العلوم⁽¹⁰⁾.

البحث في موضوع السياسة الخارجية للدولة الإسلامية يحتاج إلى منهج وأدوات خاصة تميزها عن مناهج دراسة السياسة الخارجية بصورة عامة وإن كانت تتفق معها في شروطها من حيث العلمية والموضوعية والحياد والتراكمية. وهناك صعوبات تواجه الباحث في العلوم السياسية غير المتخصص في العلوم الشرعية عند دراسة موضوع السياسة الخارجية الإسلامية من حيث منهج وأدوات التعامل مع مصادر الدراسات الإسلامية والتي غالباً ما تكون بموضوعاتها ومكوناتها بعيدة عن مجال تخصصه، وربما أرهق نفسه بحثاً وتنقيباً في أمور تستبطنها هذه المصادر ولا تحتاج في ذاتها إلى كل هذا الجهد ولكنها استشكلت عليه لعدم إلمامه بحقيقتها، فضلاً على عدم تعايشه مع مصادر هذه الأمور. ويمكن تلخيص هذه الصعوبات في التالي: (11)

أولاً : ضغط الواقع الذي يمارس تأثيراته في النظر إلى القرآن الكريم وربما في طرائق الرجوع إليه ، حتى لو بدت بعض أسانيد ذلك منطقية أو لها ما يسوغها ويؤكددها في الواقع المعاش. ومرجع هذه الصعوبة يكون في عدم إدراك ضرورة التمييز بين اعتبار الواقع وبين تحكيمه في ضوء واقع الوهن في الوجود الحضاري للمسلمين حيث يؤدي إغفال التمييز أو القفز عليه إلى تداعيات خطيرة في تكوين عقلية ومنهجية الباحث بحيث :

- اتجاه الباحث إلى اعتناق آراء مسبقة يفرضها واقع الوهن واستجداء الأسانيد لها واقتناص الأدلة بلا سند من شرع أو عقل .
- تشدد الباحث كرد فعل لإبراء الذمة من تأثيرات ضغط الواقع من منطلق إثبات الذات أو التأكيد على قوة الإسلام والمسلمين ولو بالعيش خارج الزمن والاحتماء بالتاريخ الزاهر .
- التجاء الباحث إلى توجهات تزعم التجديد والتطوير في الرواية الإسلامية ، رغم ما قد يكون فيها من تشويه لها مثل الالتجاء إلى توجهات الإستشراق ، أو تصفية لها كالمناهج العلماني الذي يقصي الدين من قطاعات الحياة ، أو تحيز ضدها كالاتجاه التلفيقي الذي يجعل من التعامل مع

القرآن وغيره من المصادر تعامل انتقاء لا تكامل.

- تبني الباحث لمنهج تجزئي يعتمد إلى إقصاء الفاعلية في التصور الإسلامي ومستويات الإيجابية لمصادره ، إتباعاً لمنهج دفاعي في محتواه وغايته الأمر الذي يؤدي إلى تصوير الإسلام من خلال مصادر بغير حقيقة رؤيته أو منهاجها .

ثانياً : المواقف المختلفة للمصادر التي تناولت مداخل التعامل مع القرآن ومعالجتها لبعض قضايا تلك المداخل بشيء من الاختلاف في المواقف مثل قضايا : النسخ والعام والخاص ، المجمع والمفصل ، المطلق والمقيد ، واختيار وترجيح أحد هذه المواقف يحتاج إلى باحث متخصص يعرف المستبطن في تلك القضايا ومفاهيم ومعان ، إلى جانب صعوبة محاولة بناء الأدلة في موضوع العلاقات الخارجية على باحث غير مختص في الشريعة الإسلامية .

ثالثاً : مشكلة الفصل بين طرائق التعامل مع القرآن الكريم على حدا وبين طرائق التعامل مع السنة وهما الأصل في التشريع وهذا الفصل يورد الكثير من الخلل.

رابعاً : ضخامة العبء الواقع على الباحث غير المتخصص في حالة الرجوع إلى مصادر التفسير حيث يجد الباحث نفسه أمام مذاهب مختلفة ومدارس متعددة ومناهج متنوعة ، منها ما يهتم بالجانب اللفظي واللغوي وبلاغة النص القرآني ، ومنها ما يعول على المحتوى والمعاني والمضامين ، وهناك ما يهتم بالتفسير للمأثور من السنة أو أقوال الصحابة ، الأمر الذي يجعل الباحث يلجأ إلى الانتقائية والتي لا تفي بتقديم رؤية كلية تنظيرية من مقتضياتها الاهتداء بقواعد واضحة وضوابط محددة في التوليف بين الاتجاهات المختلفة في التفسير .

خامساً : الصعوبة المرتبطة بعملية التنظير والتكامل بين مستوياتها ، فالتنظير لموضوع شائك مثل العلاقات الخارجية في الإسلام لا يقف عند حد الجمع غير الواعي للآيات الخاصة بالموضوع ، وتقصي تفسيراتها فحسب ، وإنما يتعدى ذلك إلى آفاق تنظيرية تؤكد ضرورة نسبة الرؤية الإسلامية للعلاقات الخارجية إلى قواعد رؤى ثلاث : الرؤية العقيدية تجاه الإنسان والكون والحياة والزمان والمكان ، والرؤية الشاملة لمقاصد الشريعة الكلية التي تبحث عن جواهر الأفعال لا أشكالها فحسب والرؤية الكلية للسنن الحاكمة والضابطة للحركة الحضارية ثم من خلال هذه الرؤى الثلاث ، ومن خلال مساهمتها يتم بناء مجموعة أو منظومة من الإنسان القياسية والمفاهيم الأساسية التي لا تقف فقط عند مجرد التجريد والتنظير لمواجهة الصعوبات السابقة ، وإنما تتعداها إلى حيث الإجراء أو التطبيق وهو على جانب كبير من الصعوبة ، ورغم ذلك فإنه ضرورة منهجية في موضوعية في موضوع مثل العلاقات الخارجية في الإسلام والذي يتعلق التطبيق فيه بثلاثة مستويات على الأقل لكل منها صعوباته المطلوبة ، الأول : بناء الموضوع في عناصر مرتبطة في سياق فكرة حاكمية ضابطة ، والثاني : تحديد الآيات المختلفة المرتبطة به واختيار التفاسير المناسبة لذلك وفق معايير واضحة ، والثالث : ضرب الأمثلة والنماذج من النص لقرآني بما يحقق وحدة بناء الموضوع ووضوح الرؤية حوله . وفي هذه الدراسة - وعلى صعوبة الأمر - يحاول الباحث تناول مناهج دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال تناول إطارها الثابت والمتغير وذلك في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول: دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال القرآن والسنة:

تعد الجوانب الثابتة أو الأصيلة في المنهجية الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية هي نقطة انطلاق العملية التنظيرية. فالمصدر الأول: القرآن الكريم يضع الخطوط العامة الشاملة لمجالات الحياة ومنها السياسية. أما المصدر الثاني: والذي يتمثل في ينوع النبوة الحديث الصحيح فيأتي مبيناً ومفصلاً، ومكماً للقرآن الكريم.. فهو ترجمة عملية للهدى من خلال سلوكيات إنسانية مضمنة في المواقف التاريخية بأبعادها المكانية والبشرية المحددة. وعلى الرغم من أن (القرآن والسنة) هما المصدران الأصليون للتنظير السياسي الإسلامي، فإنه نتيجة لاختلاف طبيعة كل منهما ما بين الإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، فإن التعامل منهجياً مع كل منهما يقتضي منهجاً وأدوات بحثية مختلفة بينهما. ويضاف إلى ذلك أن السنة ينبغي أن تفهم في الإطار القرآني الشامل، وبذلك تستوي علاقة النسبة والتناسب، وتستقيم - بالتالي - عناصر المنهجية وفق المحددات التالية: (12).

أولاً: يفرض اختلاف السنة عن القرآن الكريم في درجة الثبوت والتواتر عدم وضعهما على مستوى واحد في التعامل المنهجي بأدواته المختلفة. فالسنة مصدر مستقل في حالة عدم وجود نص قرآني. وهي مكملية وشارحة حيث يوجد أحياناً في الاعتبار أن التفسير والفهم النبوي للنص هو الموقف السليم الذي يعبر عن الحقيقة في إطلاقها، وحيث إن السنة العملية والتقريرية هي نماذج ممارسة تحقق المثالية الواقعية وهي واجبة الإلتزام في مقاصدها، وبشروطها باعتبارها البلورة الحقيقية للفهم القرآني.

ثانياً: يعد من مستلزمات الممارسة المنهجية الإسلامية الحقيقية في التنظير السياسي أن يتوافر للباحثين الحدود الدنيا من الأدوات العلمية التي تمكنهم من التعامل السليم مع الخطاب المنزلة الأمر الذي يتمثل في: التمكن من قواعد العربية، باعتبارها الأداة الأساسية في فهم المنهجية الإسلامية والانطلاق منها في عملية التنظير السياسي. إلى جانب الإحاطة قدر الإمكان بمفاتيح التعامل العلمي الأساسية للمصدرين، فمثلاً: مع القرآن الكريم هناك الجهود والمؤلفات حول كيفية التعامل المنهجي مع الآيات القرآنية ككتب علوم القرآن المختلفة. ومع الأحاديث النبوية هناك علوم الحديث. هذه الإحاطة تمكن الباحث من التعامل العلمي السليم مع هذا الجزء الثابت الذي يشكل النقطة المحورية في عملية التنظير السياسي دون الانزلاق - ولو جزئياً - إلى مزلق الاتجاهين التزييني أو الانتقائي.

وسيقوم الباحث بتناول منهج دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال هذين المصدرين في ثلاثة مطالب: دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال القرآن الكريم، ودراستها من خلال السنة النبوية إلى جانب التطرق إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم وأهميته في دراسة أصول السياسة الخارجية الإسلامية. دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال القرآن الكريم

القرآن الكريم يعتبر المصدر الأساسي بالإضافة إلى السنة النبوية الصحيحة- للقيام بعملية التنظير للسياسة الخارجية في الإسلام، ويمكن من خلال الرجوع إليه أن تتضح الرؤية الكلية التي تنهض على أساسها مختلف الرؤى للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومجمل الحياة الحضارية عامة، كذلك

بالعودة إليه تأصيل تلك الرؤية التي تخص عملية التنظير للسياسة الخارجية في الإسلام بمختلف عناصرها ، وفق ضوابط محددة . والقرآن كتاب الله المنزل، وكتاب الإسلام الموحى به ، وهو ليس على شاكلة غيره من الكتب في وحدة الموضوع الذي تتناوله ، وتقسيمه إلى أبواب وفصول ومباحث ، وتناول بعض شعب الحياة الإنسانية على وجه الاستقلال بالبحث والعرض لسرد ما يتعلق بها من أحكام وتعاليم بترتيب مسلسل معتمد ، ولذلك فإن الدارس للقرآن لأول وهلة إذا تصفحه يفاجأ بعكس ما كان متوقع حال النظر إليه على أنه مجرد كتاب ، ويجد أسلوباً ونظماً لم يألفها في العقيدة، والأخلاق، والدعوة، والنصيحة، والحجج والقصص، والعبرة، والتقويم، والزجر، والتخويف، والترغيب، والترهيب، والكون، وسنن الآفاق، والأنفس ، والمجتمعات، كل ذلك يتنوع عرضه ويبيانه بأساليب متعددة، وربما- وغالبا- في مواضع متفرقة من الآيات والسور، وحيث لا يوجد تقسيم إلى مباحث وأبواب وفصول (13).

القرآن نزل منجماً في ثلاث وعشرين سنة، منها ثلاث عشرة بمكة على الرأي الراجح، وعشر بالمدينة، وقد جاء التصريح بنزوله مفرقاً في سورة الإسراء، لحكمة تشير إلى ضرورة التفاعل بين النص وبين المؤمن به ، التفاعل الذي يؤكد الارتباط بين النظر والعمل ، وتشير كذلك إلى أن بناء النقوش يسير وفق سنن التغيير الحضاري في ضوء اعتبار الواقع وخصوص الحال ، وما يحقق عمارة الأمة المختصة بالشهود الحضاري، وتحقيق عناصر الحيوية فيها من اعتماد راسخ، وعلم حق على صواب، وعمل طيب مصلح، وتغيير نافع وفق سنة التغيير الرئيسية (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (14).

إن هذا التنجيم كان يشير إلى عملية التربية الحضارية ضمن عملية تغيير ممتدة في مسيرة الحوادث والتدرج في التشريع ، لمعالجة الناس وإعطاءهم من دواء الذين جرعات ناجحة، فكلما حدثت حادثة بينهم نزل الحكم ليرشدهم إلى الهدى ، ويضع لهم أصول التشريع ، فكان هذا تعاملنا نفسياً على درجة عالية من رعاية الواقع واعتباره ، وفق نظم متوافق منسجم محكم- (كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير)- ولهذا كله أدلته من نصوص القرآن إذ تتبعت آياته المكية ، وتلك المدنية ، وقواعد تشريعه (15). وتتم دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال التفاسير الجزئية والتفاسير الموضوعية للقرآن الكريم، ويقصد بالتفسيرات الجزئية تلك التفسيرات التي تتبع منهجاً يتناول من خلاله المفسر القرآن الكريم آية فآية، وفقاً لتسلسل تدوين الآيات في كل سورة في المصحف الشريف (16) . ووصف هذه التفسيرات بالجزئية ، لا يقلل من أهميتها ، وإن وقعت في بعض الأخطاء (17). ذلك أنها مقدمة للتفسيرات الموضوعية، والمفسر فيها يسير مع المصحف مفسراً آياته. ويقصد بالتفسير الموضوعي، ذلك المنهج في التفسير الذي يجعل من الموضوع نقطة انطلاقاً دون الاستئناس بالحقيقة القرآنية الواحدة ، وينظر إلى الوحدة الموضوعية للسورة الواحدة ، بما يحقق كمالات هذا النمط من التفسير ، ولذلك ينطلق من مستويات ثلاثة (18):

- الأول، اعتبار القرآن الكريم وحدة كلية موضوعية واحدة دون تعارض بين أي من آياته، أو بين سورة، أو بين أحكامه ، أو بين قواعده تشريعاته، فالقرآن نسيج فريد يؤكد عناصر التكامل والتعاقد والتساند في نظمه وسياقاته ومقاصده .
- والثاني، أن السورة القرآنية الواحدة تملك عناصر متتابعة متناسبة ومتكاملة تؤكد الوحدة الموضوعية لهما ، ومن هنا يصير الحرص على متابعة أجواء السورة الواحدة أمراً من الأهمية

يمكن يحقق عناصر الضبط في الرؤية ويبحث في تناسب الآيات في السورة الواحدة، وربما في تناسب سور القرآن واحدة بعد الأخرى ، ولعله في هذا السياق يكمن خطأ الاقتطاع الجزئي لبعض آيات سورتي الأنفال والتوبة لتتبع علاقات المسلمين بغيرهم ، بعيدا عن اعتبارهما وحدات موضوعية متكاملة، ودون المتابعة الكاملة لآياتهما، خاصة وأنها آخر ما نزل من القرآن في هذا الصد.

- أما الثالث، فهو جعل موضوع معين يتعلق بقضية أو بأخرى تخص أحد مناحي الحركة الحضارية قاعدة للبحث حول الآيات التي تخص الموضوع ، وتصنيفها ضمن عناصر موضوع واحد، ووضعها في نسق معين يمنع اجتزاء الأدلة أو اقتناصها ، أو الاستظهار بها ، دون منهج صارم وقواعد محددة ، في ترتيب النزول وأسبابه وآثاره في فهم النص، ومراعاة النسخ والمنسوخ، ومعرفة العموم والخصوص، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، وغيرها كقواعد الجمع والتعارض والترجيح، وكل ذلك يؤكد كما سبق أن المنهج الموضوعي في التفسير لا يفتت بحال على مراعاة التفسيرات الجزئية المتداولة، رغم ما في ذلك من صعوبات أحيانا.

أهمية التفسير الموضوعي لدراسة السياسة الخارجية الإسلامية
توجد أهمية كبيرة لتناول السياسة الخارجية الإسلامية من خلال التفسير الموضوعي للقرآن الكريم⁽¹⁹⁾:
أولا: إن تجدد حاجات المجتمعات وبروز أفكار جديدة على الساحة الإنسانية وانفتاح ميادين للنظريات العلمية الحديثة لا يمكن تغطيتها ورؤية الحلول الصحيحة لها إلا بالرجوع إلى التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ، ذلك أن الباحث المسلم عندما يجابه مشكلة في الحياة ، أو تقدم له نظرية مستحدثة في علم النفس ، أو علم الاجتماع ، أو في علوم الحضارة الإنسانية ، أو العلوم الفلكية ، أو العلوم الطبيعية أو نظرية في الاقتصاد ، فإنه لا يستطيع أن يجد لكل هذه النظريات المستجدة نصوصا من آيات الذكر الحكيم تناقش مثل هذه القضية المطروحة وتبين حكم الله تعالى فيها ، بل يلجأ الباحث عندئذ إلى معرفة الهدايات القرآنية وإرشادات السنة النبوية في هذا الاتجاه وجمع الأفكار الرئيسية في هذا المجال ، بحيث تتكون لديه ملكة لإدراك مقاصد القرآن الكريم في هذا الصد ، وممنظار القرآن الكريم ينظر إلى حل هذه المشكلة أو يقوم هذه النظرية . حيث إن نصوص القرآن الكريم محددة والقضايا التي تتناولها بالتوضيح والبيان والتفصيل محددة أيضاً. أما المشاكل الإنسانية وأفاق المعرفة فغير محددة مادامت الحياة مستمرة على هذه الكرة الأرضية ، ولا يمكن مجابهة هذه المشكلات بظواهر النصوص المحددة. بل بالمرونة والسعة في الخطوط الأساسية التي تعرض لها آيات التنزيل الحكيم. ومن خلال علل النصوص وهداياتها العامة ودلالاتها وظلالها يمكن الوصول إلى أنوار كاشفة تبين الطريق وترسم المعالم لتقويم كل مستحدث جديد . لذا لا يمكن مجابهة مشكلات العصر ومعطيات الحضارة إلا بأسلوب الدراسات الموضوعية للقرآن الكريم أو بأسلوب (التفسير الموضوعي) .

ثانيا : إن تخصيص موضوع للبحث والدراسة وجمع أطرافه والاطلاع على أسباب النزول للآيات المتعلقة به ، وتحديد المرحلة التي نزلت فيها الآيات الكريمة التي تعالج بعض جوانبه ، وتوجيه مظاهره التعارض ، كل ذلك يهيئ للموضوع جوا علميا لدراسة هذا الموضوع بعمق وشمولية تثري المعلومات حوله وتبلور قضاياها وتبرز معالمه ، ومثل هذا العمق ومثل هذا التوسع لإبراز معالم الموضوع ، لا يتيسر للباحث

في أي نوع من أنواع التفاسير الأخرى ، بل التفسير الموضوعي هو الأسلوب الأمثل في بحث مثل هذه الأمور. ثالثاً : عن طريق التفسير الموضوعي يستطيع الباحث أن يبرز جوانب جديدة من وجوه إعجاز القرآن الكريم الذي لا تنقضي عجايبه. فكلما جددت على الساحة معطيات جديدة لتطوير الفكر البشري، يعايشها المفسر ويحيط بدقائقها وحقائقها ثم يلجأ إلى القرآن الكريم وإلى السنة النبوية الشريفة ليستنطق النصوص الشريفة ويمط اللثام عن وجوه جديدة من الهدايات القرآنية . ويجد أهل الاختصاص في كل فن أن المعجزة الخالدة الباقية تقيم الحجة على الأجيال إن في القرآن من الكفاية والغنى عن كل شيء : (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ (15) أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرًا لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)⁽²⁰⁾.

رابعاً : تأهيل الدراسات القرآنية وتصحيح مسارها : لقد نالت بعض العلوم القرآنية حظاً وافراً من جهود العلماء وصنفت فيها المصنفات الكثيرة مثل العلوم المتعلقة بالجوانب اللغوية ، والدراسات الفقهية لآيات الأحكام ، إلا أن علوماً جديدة برزت تحتاج إلى تأهيل قواعدها على ضوء القرآن الكريم. وكثيراً من هذه العلوم تلعب دوراً هاماً في حياتنا المعاصرة ، ولا زالت معالم هذه العلوم غير واضحة الصلة بهدايات القرآن ، ولا يمكن أن نجد نصوصاً محددة من القرآن الكريم أو السنة النبوية تتناولها ، وإنما نستشف أصولها من خلال روح النصوص الكريمة وهدايات القرآن الكريم والسوابق القضائية والفقهية لسلف هذه الأمة ، ولا وسيل لوضع أسس هذه العلوم وبيان ضوابطها إلا من خلال التعامل مع الآيات الكريمة وفق منهج محدد والمنهج الذي يغطي هذه المجالات ويوصل لهذه العلوم ويضع الأسس والضوابط لها هو منهج التفسير الموضوعي للآيات القرآنية .

وبذلك فإن النظر إلى موضوع السياسة الخارجية في الإسلامية من خلال هذا المنهج الموضوعي يتطلب من الباحث الالتزام بعدة قواعد ومراحل تسهم في تأسيس صياغة نظرية أقرب إلى الإحكام والدقة⁽²¹⁾:

- ضرورة تحديد الموضوع المراد دراسته بدقة في سياق فهم واضح لموضوع العلاقات الخارجية في الإسلام، سواء تعلق الموضوع بالمطربي برؤية كلية لمناحي الحياة، أو تعلق بمفاهيم أساسية أو مطلبية ، كالدعوة والجهاد والقتال، والتعامل مع أهل الذمة.
- ضرورة جمع الآيات التي ترتبط بالموضوع المطلوب- أو الموضوعات- المطلبية- المختلفة في سياق واحد، ومن مختلف السور القرآنية.
- ترتيب وتصنيف الآيات بما يحقق اختصاص كل موضوع بمجموعة الآيات والنصوص المتعلقة به، وذلك يتطلب كحد أدنى معرفة بالآيات والنصوص وعناصر تفسيراتها الأساسية، لا التفصيلية، دون العفوية، أو إعمال الخاطر.
- الاستعانة بالتفاسير الجزئية لمختلف النصوص بعد تصنيفها، يعنى مراجعة وضبط عمليات التصنيف والترتيب ، والفهم المتكامل لجوانب الموضوع بصورة مبدئية .

- التحقق والتثبيت من الجمع الترتيبي الموضوعي في ضوء تميز إشكالاته في الجمع بين النصوص والتفسيرات المختلفة في سياق واحد ، ومحاولة حل تلك الإشكالات إجرائياً .
- معالجة الجمع بين الأدلة جمعاً حقيقياً وليس جمعاً آلياً أو تصنيفياً فحسب .
- بناء الموضوع ، واستقراء نتائجه ، بما يحقق تكامل عناصره ، والتساند بين الأدلة .
- إتباع قواعد منهجيته حال التعارض المتوهم بين الأدلة في كتب أصول الفقه ، وذلك بإتباع قاعدة الجمع أولى بدون تعسف أو تكلف ، وقاعدة إعمال النص أولى من إهماله .
- ربط الأدلة في بنیان يشد بعضه بعضاً ، ويتسم بالوضوح والترتيب والاتساق ، ويخلو من الغموض ، وعدم الضبط والتعارض .
- تفعيد القواعد في سياق رؤية كلية تشير إلى بناء تنظيري متكامل يؤسس على قاعدة من التواتر المعنوي ، وهذا التفعيد يتضمن الكلي والجزئي ، والأصلي والتابع .
- تحديد إمكانات وأشكال الصياغة النظرية في المفاهيم وطريقة بنائها ، والأنساق القياسية ، والمعايير المنهجية الضابطة ، وحدود التعامل ، والشروط اللازمة ، والوسائل الضرورية ، والمقاصد ، والقصص القرآني ، والنماذج التاريخية .
- ربط القواعد بنسق ومقاصد الشريعة من ناحية ، وبالرؤية القيمية ، والكلية من ناحية أخرى ، وتأسيس هذه الرؤية على التأصيل العقدي للإنسان والكون والحياة .
- محاولة تنزيل القواعد على الواقع المعاصر ، والإجابة على إشكالاته في محاولة لفهمه وفقه كل ما يرتبط بعملية تنزيل الأحكام والقواعد على الواقع .

هذه القواعد تتكامل وتتساند ، وقد يختلف بصدد تقديم خطوة على أخرى أو إضافة بعض الخطوات، إلا أن هذا لا يعنى استحالة إعادة ترتيبها وفق مقتضيات الموضوع وعناصره ، بما يؤكد هدف وضوح الرؤية ، وشمول التنظير، دون أن يخص فقط مجال العلاقات الخارجية، من حيث يشمل منظومة القواعد العامة الكلية القابلة للتطبيق ، وان اختلف مجال التطبيق من حقل إلى آخر في العلوم السياسية .

دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال السنة النبوية:

السنة النبوية تمثل مصدراً مهماً وأساسياً لدراسة واستخلاص الأحكام التي تتصل بتصريف الشؤون الخارجية للدولة الإسلامية على اعتبار أنها تمثل التجسيد العلمي والعملي لمنهج الله تعالى على ارض الواقع⁽²²⁾. ولدراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال السنة يتعين على الباحث أن سيتوثق من الأحاديث التي يرجع إليها ويستدل بها بأن تكون أحاديث صحيحة ينعقد الاتفاق بين جمهور الأمة من المحدثين والفقهاء على صحتها وثبوت نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . وأن يشير الباحث إلى صحة الحديث أو الأحاديث التي يستند إليها أو يدلل بها في معرض دراسته وتحليله بأن يبين ورودها باللفظ الذي يسوقه في كتب الصحاح المعتمدة كما يشير في هذا الخصوص إلى بيان درجتها من الصحة (حديث صحيح - حديث حسن - متفق عليه) كلما كان ذلك ممكناً فذلك مما يمثل الحد الأدنى والمطلب اللازم لصحة الاستدلال بالحديث وقيام الاحتجاج به والإفادة من منزلته التي يتبوأها في صدد التشريع وإنشاء الأحكام . وفهم السنة يتم على ثلاثة مستويات :⁽²³⁾.

- يتعلق أولها بالنظر في الحديث الواحد بذاته أي بوصفه وحدة قائمة بذاتها .
- أما المستوى الثاني فيختص بالنظر في علاقة الأحاديث الواردة بشأن المسألة الواحدة بعضها ببعض.
- وأما المستوى الثالث فينصرف إلى بيان العلاقة بين الحديث وآيات الكتاب وكذلك موقعه من الأصول العامة لمقاصد الشريعة. وبعد أن يستوثق الباحث من صحة الأحاديث التي يستعين بها في تحليله وبناء بحثه على نحو تتحقق معه للحديث الحجية ، ينتقل إلى الخطوة الثالثة من خطوات المنهج العلمي لدراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال السنة النبوية ، وهي أن يتعامل الباحث مع الحديث الصحيح على نحو يكفل له فهمه ومعرفة أسباب وروده ودلالاته وما قد ينطوي عليه من أحكام عامة أو خاصة ، ثابتة أو متغيرة ، مطلقة أو مقيدة ، وعلاقته بالأصول العامة والمقاصد الكلية للشريعة ، وكذلك مدى وطبيعة الصلة بينه وبين آيات الكتاب الواردة بمناسبة الموضوع الذي يتناوله الحديث .

المبحث الثاني:دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال المصادر التابعة:

في هذا المبحث نتناول مناهج دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال مصادرها التابعة وذلك في ثلاثة مطالب هي دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من الوقائع التاريخية الإسلامية و التطرق الى الفقه الإسلامي وبيان دوره في فهم السياسة الخارجية الإسلامية .

دراسة السياسة الخارجية من خلال التاريخ الإسلامي :

المقصود بالمنهج التاريخي، اهتمام دراسي السياسة الخارجية، بدراسة التاريخ الدبلوماسي لدولة ما، في حقبة زمنية محددة. ويعتبر المدخل التاريخي الدبلوماسي، من المدخل التقليدية لدراسة السياسة الخارجية. وهو الأسلوب المتبع من قبل دراسي السياسة الخارجية، في الوطن العربي. وفي هذا الأسلوب أو المنهج، يهتم الدارس للسياسة الخارجية بالأحداث التاريخية. بحيث يقوم بتحليلها وشرحها بصورة تفصيلية، محاولاً بذلك معرفة جوهر هذه الأحداث بدقة. والمنهج التاريخي يعلق أهمية كبرى، لتطور التاريخ الدبلوماسي. وذلك على أساس أن للعلاقات بين الدول جذور وإمتدادات تاريخية سابقة، مما يجعل التعمق في خضم الظروف والمؤثرات التاريخية، أمراً ضرورياً لاستيعاب الظروف التي تحيط بالعلاقات الدولية، في أشكالها المعاصرة. فالروابط والصراعات والأحقاب التاريخية، تعد -في تقدير المنهج التاريخي- من بين القوى الرئيسية؛ التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول (24) .

الحديث عن المنهج في دراسة التاريخ الإسلامي كمصدر معرفي لتأصيل العلاقات الخارجية في الإسلام ليس حديث ترف، ذلك أن قضايا إعادة هذا التاريخ وإعادة قراءته وإعادة تفسيره وكيفية ذلك وأسبابه ومتطلباته ، وضوابطه ، هي قضايا جوهرية ، والمنهج هو المنوط بالإجابة على ما في ذلك من تساؤلات .
التاريخ الإسلامي هو الرافد الأساسي للحديث عن الخبرة الإسلامية، وقد احتل مكانة مهمة بين مصادر التنظير السياسي الإسلامي عامة.

التاريخ الإسلامي حين يفرض على التنظير السياسي هذه الحدود للتعامل معه والنظر إليه ، فانه يرفده بعبء وافر في مجالات عديدة في المفاهيم السياسية التي قدر لها الإيقاع معرفياً وحركياً خلال تجاربه وتطورات دلالاتها عبر مراحل وفي الربط بين الفكر والحركة وبين الأصول المنزلة والواقع المعاش ، وأشكال الربط وتحدياته وآفاهه ، وفي تقديم النماذج التاريخية في القيادة ونظم الحكم والدولة ووظائفها واتخاذ

القرارات فيها وتنفيذها وفي مناهج دراسة وتحليل الظواهر السياسية ومساهمات علماء المسلمين في ذلك على تنوع انتماءاتهم وتخصصاتهم⁽²⁵⁾.

للتاريخ عطاء وافر وكبير في التنظير السياسي الإسلامي بصورة عامة، ويمكن النظر لذلك العطاء من عدة وجوه:⁽²⁶⁾

- بيان دور الخبرة السياسية الإسلامية في إيناع كثير من المفاهيم السياسية على مستوى التطبيق والممارسة، مثل مفاهيم البيعة، والخلافة، والشورى، والقوة، والأمة. وكذلك بيان دور هذه الخبرة في تشويه كثير من المفاهيم أيضاً على مستوى التطبيق والممارسة، مثل مفاهيم الفتنة، والردة، والإكراه، والجبرية، والمملك، والانقسام، والخروج، وعلاقة عاصمة الدولة بأطرافها.

- بيان مدى مصداقية القول بأن بقاء المنظور الإسلامي الصحيح في التعامل الداخلي والخارجي مرتبط بالسنن الواجب مراعاتها وتفهمها حال التحرك باسم الإسلام من قبل الحاكم والمحكومين، حيث يشكل هذا الأمر أحد المداخل الهامة لفهم أسباب استمرار الإيناع والتماسك حتى بداية خلافة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وأسباب الفتنة والتصدد بعد ذلك، وبيان أن الاحتجاج بقصر المدة التي شهدت نهوضاً حضارياً للمسلمين بفعل تكامل النموذج مع تطبيقه في عصري النبوة والخلافة الراشدة للتدليل على صلاحية النموذج الواقع إنما هو احتجاج في غير محله، لأنه يعتمد في تقييم هذا النموذج إلى حساب السنين دون الاعتماد على السنن حيث أثبتت التجارب التاريخية أن الإيناع قد حدث مرات أخرى في تجارب اعتمدت على السنن التي طبقت في عهود الإيناع النموذج وخير مثال لذلك نموذج الخليفة عمر بن عبد العزيز وصلاح الدين الأيوبي.

- بيان المحور الأساسي في تقييم علاقة الفكر بالحركة بالنظم في البناء المعرفي السياسي الإسلامي، ذلك أن التاريخ باعتباره خبرة واقع فهو يعبر بشكل أو بآخر عن العلاقة بين هذه الكليات الثلاث.

- يبين التطورات المختلفة للنظام السياسي الذي تعامل به المسلمون داخلياً وخارجياً وفق العقيدة الإيمانية، ومتابعة تلك التطورات ليست ضرورية فقط لمعرفة كيف استنبط المسلمون في عصر القدوة القواعد العامة للنظام السياسي من مصادر الوحي بل لمعرفة كيف بنوا على هذه القواعد أركان هذا النظام وتطوراته المختلفة، وكيف تعاملوا به مع غيرهم، وطبيعة المشكلات التي واجهتهم في مراحل البناء وكيف تصدوا لها، ونظرتهم إلى العالم المحيط بهم والقوى الفارسية والرومية التي كانت بمقدراته وكيف اصطدموا مع تلك القوى حتى أتت لهم السيادة خاصة بعد حركة الفتوحات الإسلامية.

يقدم التاريخ النماذج التاريخية المختلفة في القيادة ونظم الحكم وعلاقات المسلمين مع غيرهم في السلم والحرب، والأمن، ووظائف الدولة، واتخاذ القرارات وتنفيذها، وغير ذلك من مما يصلح أن يكون نسقاً قياسياً يستخدم كأدوات للتحليل السياسي. وتتعدد مجالات التاريخ الإسلامي لتنظير السياسة الخارجية كأحد حقول المعرفة السياسية الأساسية فيقدم لها على مستوى إطارها العام:⁽²⁷⁾

- تطور دلالات المفاهيم التي اقترنت بالسياسة الخارجية بشكل أو بآخر مثل، السير، والجهاد، والمعاهدات، والجزية، ودار الحرب ودار السلم، والمهادنة، والسفارة والرسول.
- أشكال العلاقات وتدرجها تبعاً لمقتضيات الموقف من الدعوة والوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، سواء في حالة التعامل السلمي وما يلحق به من علاقات سياسية وغير سياسية، أم في حالة التعامل القتالي وتقسيم الغنائم وتقسيم الأراضي والصلح المؤقت والصلح المؤقت على سبيل المثال.
- وجهات التعامل في العلاقات الخارجية، كمادة وهدف للخطاب الإسلامي الدعوي، والتفرقة في هذه الوجهات بين أهل الذمة والمستأمنين، والمشركين ومن يمكن إدراجهم ضمن دار الحرب، والآخرين الذين يمكن اعتبارهم من أهل السلم سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، والقوى الكبرى غير الإسلامية التي شكلت محور تفاعلات النظام الدولي في تطورات الخبرة الإسلامية.
- الإدراك القيادة خاصة النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده الخلفاء الراشدين لعلاقات المسلمين بغيرهم، ومدى تطابق ملامح هذا الإدراك مع واقع هذه العلاقات، بل ومدى اقترابه منه وابتعاده عما يفرضه الشرع من قواعد لإدارتها، وتحقيق مصالح المسلمين أو درء المفساد عنهم من الدخول في أشكالها.
- تطور العلاقات الخارجية وتزامن هذا التطور بتطور حركة الدولة الإسلامية وتكوينها، والعلاقة بين التماسك الداخلي والإتباع الخارجي، وكذلك العلاقة بين التصدعات الداخلية وبين الانتكاسة الخارجية والأثر الذي خلفته الفتوحات الإسلامية خاصة في عصر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أو ما تلاه من عصور من اتساع في دائرة هذه العلاقات.
- على الرغم من عطاء التاريخ للتنظير للسياسي الإسلامي بصورة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة - كما سبق بيانه - إلا أنه لا يمكن الركون إليه بصورة مباشرة دون أسس وضوابط يكون من شأنها استنطاق مكوناته، فهناك أسس عامة يجب وضعها في الاعتبار عند النظر لهذا المصدر: (28)
- أنه مصدر تابع فلا ينهض وحده ليقوم بالبناء السياسي الإسلامي، وإنما يأتي لاحقاً لمصادر أخرى أصيلة.
- أنه مصدر انتقائي، فالمؤرخ في رصده للأحداث والوقائع أو الأوصاف أو الأشخاص أو الحجج أو الآراء أو الأزمنة أو الأمكنة لا يحصرها كلها ولا يحصر كل ما روى عنها من روايات، وإنما يعتمد على تفضيل بعض الروايات على غيرها، ومرد ذلك يرجع إلى، طبيعة فهم المؤرخ للتاريخ ومضمونه، ومنهج رصده للروايات، والاجتهاد في الأخذ منها، ودور المذهبية في الضغط على عملية الإنتقاء، وموضوع دراسة التاريخ والمصادر المعول عليها، والنطاق الزمني والمكاني للدراسة، ومجالها، وثقافة المؤرخ وعلمه.
- انه مصدر تجميعي يقوم على ضم الروايات المتبعثرة في الموضوع الواحد أو الموضوعات المتعددة، ويرصد الأحداث ويركّمها زمنياً دون تفسيرها غالباً.

- انه ونتيجة لكونه مصدراً انتقائياً وتجميعياً فإنه يكون حمالاً أوجه فلا يخضع لرؤية واحدة، ويمكن تفسيره بأكثر من وجه، وقد يستخدم لذلك في الحجة ونقضها، ويقبل بعض آفات البحث العلمي في الدس والتزييف والتحيز والتجني والتشويه والطعن.
- انه مصدر يرفض التأطير في بوتقة عامل واحد مادي أو روحي أو نفسي أو ما شاكل ذلك مما ابتدعه المذاهب المعاصرة في تفسير التاريخ⁽²⁹⁾، وذلك لشموله وتعدد نواحيه واهتمامه ووصف ورصد ما يتعلق بمجالات الحياة وأنشطتها المتعددة . والأقرب إلى طبيعته أن يفسر في إطار منهج يأخذ في اعتباره كل هذه الأبعاد قدر الإمكان .
- وإذا كانت تلك سمات التاريخ الإسلامي كمصدر لدراسة السياسة الخارجية الإسلامية فلا بد من التعامل معه وفق ضوابط منهاجيه تتمثل في :
 - موقع السيرة للإقتداء عند المسلمين⁽³⁰⁾.
 - وتحليل مواقف الصحابة في الحياة السياسية على اعتبار ان تحليل مواقف الصحابة في الحياة السياسية في صدر الإسلام يعد من المسائل الشائكة أياً كان مستوى الدراسة وأياً كان مدخل التحليل السياسي⁽³¹⁾.
 - وضبط الرواية التاريخية لأن الرواية التاريخية تشكل مادة أساسية لنقل أخبار الحوادث والوقائع التاريخية ، ولذلك صار من منهج المؤرخين القدامى والمعاصرين الاهتمام بنقلها وتتبع روايتها وجمع الصور التي جاءت على هبتها، على اختلافهم في التثبت منها وتوظيفها في تحليلاتهم وبقدر ما تتحقق الاستفادة في الإرتكان عليها واستخلاص النتائج منها واتخاذها قاعدة ومنطلقاً في اكتشاف السنن والقوانين العامة التي تحكم مسار الكون والحياة والإنسان⁽³²⁾.
 - ثم قراءة الرواية التاريخية حيث يعتمد تحليل نصوص الروايات التاريخية باعتبارها عماد البحث في التاريخ عموماً على طريقة قراءتها ذلك أن القراءة مسئولة إلى حد كبير عن سلامة الروايات من التأويلات الفاسدة والانتحالات الباطلة أو العكس⁽³³⁾.
 - ثم بناء النماذج التاريخية لتأصيل الحركة السياسية ، حيث تعتبر الخبرة السياسية لعصري النبوة والخلافة الراشدة الخبرة النموذج الذي يفترض أن تبنى عليه الخبرات التالية ، وتحاكم إليه ، في مبادئه وقيمه ومثله ومقاصده العامة .ثم مراعاة الإسقاطات العصرية و حدودها ، فالنص التاريخي تبقى له قيمته مادام الاقتراب منه - أياً كان شكل قراءته على ما سبق - مناسباً لما يحتمله من معانٍ ودلالات ، ومادام هذا الاقتراب يجعله عبر عن هذه وتلك كما هي موجودة فيه فعلاً في سياقه التاريخي والحضاري ، لكن قد يراد من النص أن يأخذ اتجاهاً آخر تنعدم في استقلاليتها ليصبح تابعاً لما يراد منه بإسقاطات عصرية بينها وبين سياق عصره فرق كبير ، وإذا تركب على سجيتها دون ضابط قد تؤدي بالنص إلى أن يقول ما ليس فيه.

دراسة السياسة الخارجية الإسلامية من خلال الفقه:

لاشك أن وصف أمر ما بأنه أصولي أو شرعي معناه انه يستمد الأساس الذي بني عليه من القرآن والسنة باعتبارهما الأصل أو المصدر أي الإرادة الشارعة أو الخلافة. وقواعد التعامل الدولي أو الخارجي شأنها

في ذلك شأن قواعد التعامل الداخلي إنما تستمد شرعيتها ومن ثم قوتها الإلزامية من ارتباطها بتلك الإرادة الإلهية لا بإرادة الأفراد أو الدول أو غير ذلك . ولما كانت النصوص في القرآن والسنة لا تتطرق إلى الجزئيات ، بقدر ما تضع قواعد عامة ومنتاهية ، لا تحكم كل الوقائع والأحداث غير المنتاهية ، وموضع جدل حول الكثير من موضوعاتها ، فقد اقتضت الضرورة وجود علم تكون مادته هذه النصوص من جهة وتلك الوقائع من جهة أخرى ، وموضوعه النظر العقلي في النصوص ومقاصد الشريعة ، وهدفه إيضاح الأحكام الشرعية ، والاجتهاد لضبط دقائق الحياة المتجددة ومواجهة كل واقعة تستجد بما يسمح في النهاية بصياغة حياة الأمم وفقاً لقيم الأمم وفقاً لقيم الإسلام ومنهجه وأحكامه بالتمثيل أو قياس الشبه والاستقراء والقياس ذلك العلم هو علم الفقه .

فالفقه بهذا المعنى لا يعدو أن يكون اجتهاداً بشرياً لا يرقى إلى مرتبة المصدر الإلهي للأحكام ، ولا يعبر بذاته عن الإرادة الشارعة أو الخلافة ، ورغم ذلك فإن الرأي الفقهي غير منفلت من الضوابط ولكن يدور في فلك النصوص ويفترض من الإحاطة بالمصادر والمقاصد ويفتقد حجته إن هو تحرر من هذا الارتباط ، ولعل هذه الصلة الوثيقة للفقه بالأصول هي التي اوحى الكثير من الدارسين بمعالجة الفقه ضمن أبحاث الأصول واعتباره احد مصادر التشريع التي تسمو على الجدل . ولعل هذا يشكل إحدى مشاكل التعامل مع الفقه، أما المشكلة الأخرى فهي إدراجه من حيث هو اجتهاد لاستنباط الأحكام من القرآن والسنة ضمن الفكر بإطلاق وهو ليس بفكر⁽³⁴⁾.

من هنا فإن الفرضية التي ينطلق منها هذا المطالب ضمن هذا المبحث هي أن وظيفة الفقه لا تعدو أن تكون تخريج أو استنباط الأحكام كما سبق ومن مصدرها ، أو القياس عليها فيما يجد من حالات ، وهذه العملية هي في النهاية اجتهاد بشري عرضة للخطأ والصواب ، إذ يبنى على الظن كما يتأثر بالعديد من العوامل النفسية والعاطفية والسياسية والدينية والمنهجية وغيرها من عوامل. ويتطلب الكشف عن صحة هذه الفرضية الإفادة بمعطيات منهاجيه متعددة الأبعاد للتوغل في علم الفقه من الداخل والتعرف على المؤثرات المختلفة التي تحكمت في نشأته وتطوره ، والنظر إليه من الخارج لاكتشاف متغيرات البيئة الخارجية التي خضع لها وتأثرت به معطياته بهدف تقديم بناء تجريدي ينفع في فهم المنظور الفقهي للعلاقات الخارجية من جهة وصياغة فقه إسلامي معاصر في العلاقات الخارجية في وضو التفاعلات الحاضرة ومحاولة تقديم حلول فقهية تستشرف المستقبل وتهيئ الأمة الإسلامية لكل الاحتمالات الممكنة.

يتناول الباحث القضايا المنهجية التي يقتضي التوقف عندها عند النظر الى السياسة الخارجية الإسلامية من منظار الفقه . فقد ذهب فريق من المحققين إلى أن الفقه يبنى على الظن حتى قالوا: إن معطياته كلها ظنون وأنها- كأخبار آحاد- لا توجب عملاً لذواتها ، وإنما يجب العمل بما يجب به العلم بالعمل، وهي الأدلة القاطعة على وجوب العمل⁽³⁵⁾. وذهب بعضهم الآخر مذهباً ابعد حين عرف الاجتهاد الفقهي بأنه (استفراغ الجهد أو بذل الوسع في تحصيل الظن بالحكم)⁽³⁶⁾ . والمدقق في أقوال الفقهاء أصحاب المذاهب لا بد وان يقف على اعترافهم بان أقوالهم آراء، وان من خالفهم بأحسن منها قبلوه ، وانه لا يجوز تقليدهم بدون معرفة الدليل ، أو التمسك بقولهم إن خالف الدليل ، وهو اعتراف يظهر مدى إدراك الفقهاء لحقيقة أن المناهج المستخدمة في تخريج الأحكام ، لا تؤدي منطقياً إلا إلى نتائج ترجيحية احتمالية،

فقياس الشبه هو مجرد ظن في المماثلة، والاستقراء يقود إلى نتيجة ظنية لعدم استغراق شتى الحالات التي تنتمي إلى نوع الحالات المحدودة التي خضعت للملاحظة في النتيجة، وحتى الاستدلال القياسي الذي يعده البعض أعلى مراتب اليقين لا يشكل برهاناً يقينياً، وإنما يقود إلى نتائج ظنية لان الأساس في القياس الاستقراء الذي يفيد الظن⁽³⁷⁾. وتبرز مشكلة أخرى في التعامل مع التراث الفقهي الإسلامي، وهي صعوبة قياس حجم المؤثر العاطفي الفقهي الذي لا مفر معه من محاولة الاقتراب من حياة الفقيه، وتتبع أصله، وموضع نشأته، وموقعه من السلطة ومعتقداته، ومعتقدات من تلقى عنهم العلم، ثم التعرف على تاريخية الآراء الفقهية وذلك بربطها بالأوضاع الاجتماعية والدينية، والسياسية التي عاشها الفقيه وتحديد موقعه -كفرد- منها ومدى تأثير هذا الموقف على آرائه وتفريعاته الفقهية. وهناك إشكالية أخرى ترتبط بعلاقة الفقهاء بالسلطة واثرتلك العلاقة باجتهادهم. فقد جاء عصر الفقهاء بعد فترة الخلافات السياسية التي أعقبت مقتل الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان ثم الخلاف بين علي وبين معاوية انتهى بمقتل الأول وانتهاء الخلافة الراشدة وانقسام المسلمين إلى فرق كثيرة ومن هنا كان طبيعياً أن يثار التساؤل عن تأثير الفقه أيضاً - بجانب تأثيره بالعوامل العاطفية - بالعوامل السياسية خاصة وقد كان لكل فرقة فقهائاً الذين اختلفوا بالضرورة عن فقهاء الفرق الأخرى في كثير من الأصول والفروع وظهر الاختلاف في التأويل والاختلاف وفي الأحاديث والاجتهاد في الرأي لتأييد منحي كل مذهب سياسي، وهكذا ارتبط الصراع السياسي بالصراع الديني، وارتبطت بعض المذاهب الدينية كالشيعة والخوارج بحركات سياسية فرضت نفسها على أسلوب تخريج الأحكام، وزاد الأمر خطورة فقدان الفقه استقلاله عن السلطة السياسية واندماج الفقهاء في السلطة وتجاوبهم مع الحكام وميل بعض الحكام كذلك إلى مذهب بعينه، وتعويضه واضطهاد مخالفه، كعشام بن عبد الملك الذي حمل الناس على اضطهاد مذهب القدرية حتى جاء يزيد بن الوليد فحملهم على تأييده⁽³⁸⁾.

حاصل القول إن الفقه قد تأثر بالسياسة بدرجة أو بأخرى وانغمس معظم الفقهاء فيها، وذلك على الرغم من استقلال الفقهاء أصلاً عن السلطة السياسية بحكم طبيعة التحليل الفقهي ووظيفته في الإسلام، بيد أن الخلافات السياسية وما خلفته من انقسامات مذهبية وصعوبة الفصل بين القضايا السياسية وبين القضايا غير السياسية من جهة أخرى قد حال دون استقلال الفقه عن السياسة وحتمت على الفقيه والحاكم أن يدخلوا في علاقة تجاذب بين الاندماج والصراع بقدر ما تحتم في الوقت ذاته على دارسي الفقه خاصة من المنظور المعرفي السياسي - الحذر من تلوين الفقه بهذه المؤثرات السياسية وتصفيته مما علق به من تحذيرات فرضها منطق التجاوب مع السلطة أو المواجهة⁽³⁹⁾. وفيما يتعلق بتطور علم الفقه معرفياً ومنهجياً، فلم يبلغ البناء الداخلي لعلم الفقه المرحلة العلمية إلا بعد تطور المعرفة الفقهية وتطور منهاجها، ومرورها من مستوى الممارسة العرفية إلى مستوى الصياغة النظرية لقواعد العلم التي تسمح بتأسيس المعرفة الفقهية على منهج علمي قوامه الاستدلال القياسي، وعلم الفقه في النهاية ليس سوى محصلة التفاعل بين العوامل الخارجية-النفسية والاجتماعية-التي هيأت الظروف لنشأته وبين العوامل الداخلية-المعرفية والمنهجية-التي وفرت الشروط الضرورية لنشأته وتطوره⁽⁴⁰⁾. ومن الأمور التي يجب اعتبارها عند النظر إلى الفقه مدخلاً لدراسة السياسة الخارجية الإسلامي مسألة تفاعل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي سبق تناولها في الفقرات السابقة. حيث الصورة النهائية لعلم الفقه تتشكل من محصلة التفاعل بين

مجموعة العوامل الداخلية وبين مجموعة العوامل الخارجية التي خضع لها في نشأته وتطوره، وهذا التفاعل بلغ حد تمزيق النظرية الفقهية بين عدة مذاهب يملك كل منها تصورا مستقلا بحيث يصعب الحديث عن نظرية فقهية واحدة، بل هناك نظريات مختلفة يتعين التعامل معها جميعا إذا أريد التعرف على حقيقة الموقف الفقهي من موضوع معين كموضوع العلاقات الخارجية مثلا، والمنهجية المقارنة في هذا السبيل⁽⁴¹⁾. وإذا كان المقام لا يتسع بمعالجة تفصيلية لمختلف عناصر التصورات المختلفة في المذاهب الفقهية جميعا، إلا انه يمكن إجمال أسباب اختلاف الرؤى الفقهية في عدد من الأمور: أولاً، الخلاف حول الحديث وأسبابه الموضوعية. ثانياً، الاختلاف الكبير حول طرق الاستنباط ودلالاته السياسية، ويندرج تحت الاختلاف حول طرق الاستنباط ما يلي: الاختلاف حول الإجماع، والاختلاف حول القياس، والاختلاف حول حجية قول الصحابة، والاختلاف حول حجية أهل المدينة، وأخيراً، الاختلاف حول باقي طرق الاستنباط، من الاستحسان، والمصالح المرسلّة، والاستصحاب، وسد الذرائع، وشرع من قبلنا والعرف.

الفقه والعرف والعلاقات الخارجية :

سبق ملاحظة أن هناك ارتباط كبير بين المعطيات الفقهية وبين العرف، ويبدو ذلك من تعريف علم الفقه وغايته في إيضاح الأحكام الشرعية العملية أساساً وليس الإعتقادية استنباطاً من الأصول أو قياساً عليها على اعتبار أن هذا القياس تفرضه طبيعة علم الفقه ذاته من حيث هو محصلة علاقة التفاعل بين الفقيه والواقع، وهذا الارتباط مما يتفق عليه الفقهاء مع اختلاف في بعض الجزئيات، واليه يستند في تفسير اختلاف المعطيات الفقهية من مذهب إلى آخر كمذهب أبي حنيفة الذي انتشر في مناطق تغلب عليها المدنية، ومذهب مالك الذي نما وانتشر في أجزاء ذات طابع بدوي كالحجاز والمغرب والأندلس كما لاحظ ابن خلدون، واختلافها أحياناً داخل المذهب الواحد في حال انتقال صاحبه من موضع إلى آخر تتغير بينهما الأعراف، كما هو مشهود عن الشافعي عقب انتقاله من بغداد إلى مصر⁽⁴²⁾. وإذا كان هذا التغير مبني على أحكام الاعتبارات العلمية الخالصة دون غيرها من الأحكام المتعلقة بالاعتقاد والعبادة، أو تلك التي تستند إلى نصوص محكمة لا تقبل التأويل ولا تتغير بتغير الزمان والمكان والأعراف، فإن بعض المحدثين تعويلاً على هذا النمط الأول من الأحكام- المبني على العرف الواقع- ذهبوا في ذلك مذهباً بعيداً، إذ عدوا هذه الأحكام مصدراً للتشريع في مجال العلاقات الخارجية، وليس مجرد عامل يستدعى اختلاف تطبيق بعض الأحكام الجزئية، ولو استدعى ذلك إعادة تفسير النصوص الصريحة بما يتفق وملابسات الواقع المعاصر، الأمر الذي يقود إلى مواجهة تنظير العلاقات الخارجية في الإسلام لنمطين من الفقه، أحدهما يلتمس هذه العلاقات من القرآن والسنة، والثاني المعاصر يلتمسها من فقه الواقع وتخرج الأحكام في ضوء ما آل إليه التعامل الدولي من ترد في حال المسلمين⁽⁴³⁾.

بحلول القرن الرابع الهجري كان باب الاجتهاد الفقهي قد أغلق- نظرياً على الأقل - وانتهى عصر المجتهدين المستقلين ليبدأ عصر التبعية والتقليد، الذي انقطعت صلته بالواقع فاتسعت الهوة بين الأحكام الشرعية الخاصة بالعلاقات الخارجية وبين الواقع السياسي اللاحق على غلق باب الاجتهاد، ومع اتساع الهوة تبنى البعض الدعوة إلى استبعاد النظرية الفقهية التقليدية في الشأن الخارجي لبعدها المسافة بينها وبين الواقع المعاصر للمجتمع الدولي، وبلورة فقه إسلامي معاصر يساير هذا الواقع ومستجداته ومدركاته، وهى الدعوة التي تلقفتها عقول لا تتوفر فيها أصلية الاجتهاد وشروطه، ولا تلتزم بالأصول والقواعد الفقهية، لتخرج

بمجموعة من الآراء التي تقلب الأسس التي اينعها الفقه التقليدي رأساً على عقب في كل حالة صلة بعلاقات المسلمين بغيرهم. والحجة الواهية في هذا النهج الغريب اتهام الفقه التقليدي-الذي اتسم بالحيوية وفيض العطاء والقدرة على التجدد الحضاري- بالجمود والتجبر والعجز عن تلبية الحاجات الجديدة، وهو اتهام فيه تجن كبير، ويعبر عن عدم فهم للمدلولات الحقيقية لعلم الفقه ولغلق باب الاجتهاد⁽⁴⁴⁾. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى مجموعة من الملاحظات المنهجية التي لا تنفصم بحال من علاقة الفقه بتنظير العلاقات الخارجية في الإسلام، وأهمها: ان ثمة هوة تفصل بين جهود الفقه الإسلامي التقليدي وبين العلماء المعاصرين لأن الآخرين انقسموا أوزعاً .

كما انه من غير المتصور عقلاً توقف النظر الفقهي في المستجدات كلية بعد القرن الرابع الهجري بل الأقرب إلى المنطق والصواب أن عطاءه قد تواصل على امتداد القرون كلها، وانه قد واجه ذلك العصر بأحكام جديدة قياساً على مبادئ الشريعة ومقاصدها⁽⁴⁵⁾. ومن المبالغ فيه القول ، بان الفقه التقليدي لا يصلح كلية لتنظيم علاقات المسلمين الخارجية، وإنما الصحيح انه لا يصلح منه فقط ما كان متعلقاً بأحكام جزئية ارتبطت بظروف معينة ، ومرحلة بذاتها من مراحل تطور علم الفقه، أما ما عدا ذلك من أحكام الشريعة فإنها تصلح للتعرف على الحكم الشرعي في كثير من قضايا التعامل الخارجي، رغم صعوبات ذلك أحياناً⁽⁴⁶⁾. كما لا يجب أن تقف الجهود الفقهية عند إعادة صياغة الفقه التقليدي ليوكب ما استجد من تطور في العلاقات الخارجية والدولية، ولكنها يجب أن تتواصل بهدف استنباط الأحكام الشرعية القادرة على مواجهة المستجد في حياة المسلمين، والتكيف معها، دون الخروج عن الشرع .

إضافة إلى أن الدعوة الى فتح باب الاجتهاد للفقه المتكامل،وللفقيه القادر على إعادة صياغة حياة المسلمين في علاقاتهم الداخلية وعلاقاتهم الخارجية على غرار الفقه التقليدي والفقهاء المجتهدين المستقلين،هي في النهاية تكريس لاستمرار غلق باب الاجتهاد ولو بصورة مغايرة، وإلحجام العقل المسلم عن التفكير في الحاجات الملحة في مجال العلاقات الخارجية، والتي يرتبط بها مستقبل المسلمين⁽⁴⁷⁾. وأخيراً، إذا كان غلق باب الاجتهاد قد أملتته ظروف موضوعية،فان استخدام العقل وبذل الجهد في التفكير والتدبير والتفقه في أمور الدنيا والدين مما نصت عليه الأصول بصورة مطلقة وبشكل يدعو علماء المسلمين إلى ضرورة اقتحام ليس فقط مجال العلاقات الخارجية بل كل مجالات الحياة للنهوض بالواقع المتردي في العالم الإسلامي وفق المبدأ الشرعي،ودون تغليب فيما دون ذلك الواقع على هذا المبدأ ، سواء بالتأويل الفاسد، أم بالانتحال الباطل، أم بالتحريف الضال، بقطع النظر عن الحجج في ذلك⁽⁴⁸⁾.

الخاتمة:

الدراسة تناولت اشكالية منهجية دراسة السياسة الخارجية الإسلامية وخلص الباحث الى نتيجة مفادها أن البحث في ظاهرة السياسة الخارجية الإسلامية يحتاج إلى منهج وأدوات خاصة تميزها عن مناهج دراسة السياسة الخارجية بصورة عامة وإن كانت تتفق معها في شروطها من حيث العلمية والموضوعية والحياد والتراكمية. إلى جانب أن هناك ضوابط منهجية لابد للباحث من التقيد بها عند التعامل مع المصادر المختلفة وعدد من المحاذير الواجب تلافيها وتحاشيها عند تناول ظاهرة السياسة الخارجية من خلال تلك المصادر .

التوصيات:

وتوصي هذه الدراسة بالتالي :

- إدخال مقررات تعنى بدراسة السياسة الشرعية ومناهجها وأدوات تحليلها ضمن مناهج كليات الدراسات الإنسانية عموماً وكليات الإقتصاد والعلوم السياسية بصورة خاصة . إضافة إلى تخصيص مادة للسياسة الخارجية الإسلامية تدرس لطلاب العلوم السياسية.
- إدراك معنى الهوية الإسلامية وإعمالها كمرتكز أساسي تبنى عليه قرارات السياسة الخارجية للدول الإسلامية المعاصرة لما يتحقق على اثر ذلك من وضوح في توجهات سياسات الدول وثقل وزنها على الساحة الدولية.
- لتحقيق تلك التوصية يمكن ان تسعى الدول الإسلامية - إلى اتخاذ سياسات تهدف إلى إقامة مشاريع لتيسير دراسة التراث السياسي الإسلامي عموماً وفي مجال العلاقات الخارجية، وإعداد دراسات وبحوث تقارب بين منطلقات التراث السياسي الإسلامي وقيمه وبين منطلقات التراث الغربي المعاصر ، وذلك بإنشاء إدارات مختصة تعنى توفير الدعم اللازم لمساعدة متخذ القرار الخارجي في تبني المواقف التي تنطلق من الهوية الإسلامية وتحقيق الأهداف المعلنة في هذا الخصوص .
- إنشاء لجنة أو هيئة تتبع إلى منظمة التعاون الإسلامي تعنى باعتماد أسس للتعامل مع القضايا الأساسية للمسلمين وآليات للتعاطي مع القضايا المتجددة . والتوقف عن التمادي في الإعتماد على الركائز الحيادية المجردة في صنع السياسة الخارجية لأن هذه الركائز يتشارك فيها القاصي والداني وتجعل الدول الإسلامية في كثير من الظروف غير قادرة على اتخاذ موقف إسلامي واضح بشأن قضية تخص المسلمين في دولة أو مكان ما في العالم بحجة الحياد الواهية ، ويمكن في هذا الخصوص ألا تنحصر السياسة الخارجية للدول الإسلامية المعاصرة في حدود ومعايير المصالح الوطنية أو القطرية الضيقة لأن هذا يعد أول خطوة على طريق الفناء في عالم التكتلات .
- عدم الانسلاخ عن الإنتماء الإسلامي وما يمليه هذا الانتماء من استحقاقات ، فليس هناك ما يضير إذا اتسمت الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية لدولة إسلامية في الساحة الدولية بالصبغة الإسلامية ، لأن مثل هذه التوجه لا يتعارض في شئ مع اهتمام هذه الدولة بسياساتها واقتصادها وتراثها الثقافي وأمنها الاجتماعي ، فنجد النخب تعلن عن اتخاذها موقف معين في السياسة الخارجية انطلاقاً من مبادئ الأمم المتحدة في حين أن هذا الموقف ينطلق من أسس ومبادئ السياسة الخارجية الإسلامية

الهوامش:

- (1) سعيد عبد الله حارب المهيري ، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 1988، ص 114 .
- (2) د. أحمد الريسوني ، دار الإسلام ودار الكفر بين الأمس واليوم ، مقالة منشورة بموقع الوحدة الإسلامية www.alwihdha.com، ص 1
- (3) من أمثلة تلك الدراسات : الإمام محمد أبو زهرة ، العلاقات الدولية في الإسلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1980 . و د. وهبة الزحيلي - العلاقات الدولية في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1981 . و د. خديجة أبو أتلة ، الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب ، دار المعارف ، القاهرة ، 1983 . و نجيب الأرنمازي ، الشرع الدولي في الإسلام ، مطبعة ابن زيدون ، القاهرة ، 1930 . و د. محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة . 1975 . و د. محمد الصادق عفيفي ، الإسلام والعلاقات الدولية ، دار اقرأ ، بيروت ، 1986 .
- (4) هناك العديد من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الإسلامية ولكن تناولها جاء بصور عامة وفي سياق تناول العلاقات الدولية في الإسلام ، ولعل أهمها (سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام) التي قام بإعدادها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواسطة فرعها في القاهرة في عام 1996 والتي تتكون من 13 جزءاً نذكر منها على سبيل المثال د. سيف الدين عبد الفتاح ، مدخل القيم : إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام ، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 . د. سيف الدين عبد الفتاح وآخرون ، المداخل المنهجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام ، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 . د. مصطفى منجد ، وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام ، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 . د. نادية محمود مصطفى ، مدخل -- منهجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي ، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 .
- (5) سورة سبأ الآية 28
- (6) سورة الكافرون الآية 6
- (7) سورة النحل الآية 125
- (8) سورة يوسف الآية 108
- (9) نادية محمد مصطفى وآخرون ، المداخل المنهجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء الثالث ، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 ، ص 8 .
- (10) د. صالح بن إبراهيم الصنيع ، التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية ، ملخص للكتاب منشور في الموقع الإلكتروني ، www.alpaqi.wordpress .
- (11) نادية محمود مصطفى وآخرون ، المداخل المنهجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء الثالث ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 ، ص 17 - 25 .

- (12) د. حامد عبد الماجد، منهجية تحليل التراث السياسي الإسلامي، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني www.islamonline.net.
- (13) أبو الأعلى المودودي، المبادئ الأساسية لفهم القرآن، القاهرة، دار التراث العربي، د.ت، ص 4-3.
- (14) محمد صادق قمحاوي، الإيجاز والبيان في علوم القرآن، عالم الفكر، القاهرة، 1980.
- (15) مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين، الظاهرة القرآنية، دار الفكر بيروت، 1981، ص 173 - 177.
- (16) ذهب باقر الصدر إلى تسمية هذه التفسيرات بالتفسيرات التجزيئية. انظر باقر الصدر، المدرسة القرآنية، ط 2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1981، ص 15. كما ذهب زاهر الألعي إلى وصفها بالتفاسير التحليلية. انظر، زاهر عوض الألعي، دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، د ن، الرياض، 1405 هـ، ص 18.
- (17) د. سيف الدين عبد الفتاح، القرآن وتنظير العلاقات الدولية في الإسلام، خبرة بحثية، دراسة منشورة ضمن الجزء الثالث من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 88 - 15.
- (18) المرجع السابق، ص 45.
- (19) د. حامد عبد الماجد، مرجع سابق.
- (20) سورة العنكبوت، الآية (50 - 51)
- (21) سيف الدين عبد الفتاح، القرآن وتنظير العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 37 - 41.
- (22) د. احمد عبد الونيس، السنة النبوية كمنهج لدراسة العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، محاضرة منشورة ضمن أعمال ندوة مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المجلد الأول، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص 261 - 278.
- (23) د. احمد عبد الونيس، السنة النبوية كمنهج لدراسة العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، دراسة منشورة، ضمن مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثالث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 89 - 104.
- (24) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1987م، ص14.
- (25) د. مصطفى منجود، ضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الدولية في عصري النبوة والخلافة الراشدة، ورقة منشورة، قدمت في ندوة أعمال ومناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المجلد الأول، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2000، ص-ص 294 - 308.
- (26) د. سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية " نظرة في الواقع العربي المعاصر"، مكتبة النهضة المصرية، 1989.
- (27) د. مصطفى منجود، ضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الخارجية في عصري النبوة والخلافة الراشدة، دراسة منشورة في الجزء الثالث من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 105 - 153.

- (28) د. عبد العليم عبد الرحمن خضر، المسلمون وكتابة التاريخ، دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، ب ن ، 1987 ، ص 67 .
- (29) د. كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية، ج1، مطبعة سيماروتماجر، تركيا، 1979م، ص38-37.
- (30) د. كمال محمد شبانة، حول السيرة وآدابها، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1989، ص 7.
- (31) محمد بن صامل العلياني، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1986، ص ص 51 - 86 و ص ص 216 - 229 .
- (32) ابن العربي، العواصم من القواصم، ط5، تحقيق محي الدين الطيب، عالم الكتب، القاهرة، 1399، ص 60.
- (33) د. مصطفى منجود، مرجع سابق، الدراسة، ص 135 _ 136 .
- (34) د. عبد العزيز صقر، الفقه الإسلامي والعلاقات الدولية، مدخل منهجاني، المدخل المنهجية، للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثالث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 157 .
- (35) إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، البرهان في أصول الفقه ' ج 1، مطبعة الدوحة الحديثة، الدوحة 1399هـ ص 85 .
- (36) سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام ' تحقيق إبراهيم العجوز، ج 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، ص 396. وأبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهر بآبن صلاح الشهرزوري، أدب المفتي والمستفتي، تحقيق د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، عالم الكتب، القاهرة، 1986، ص 26. ونادية شريف العمري، اجتهاد الرسول، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ص 29-27.
- (37) د. عبد العزيز صقر، الفقه الإسلامي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 159.
- (38) المرجع السابق، ص 167 .
- (39) د. حامد ربيع، محاضرات في النظرية السياسية، مرجع سابق ص 222 .
- (40) تناول هذا الموضوع بصورة واسعة ومفصلة د. حسن عبد الحميد، المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي - المنهج في النسق الفقهي الإسلامي، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، الكويت، 1987-1986 حيث تم تلخيص هذا الجزء منه.
- (41) د. عبد العزيز صقر، الفقه الإسلامي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 188-174
- (42) مصطفى عبد الرحيم أبو عجلة، العرف وأثره في التشريع الإسلامي، المنشأة العامة للنشر، طرابلس 1986، ص 89.
- (43) د. عبد العزيز صقر، الفقه الإسلامي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 189.
- (44) المرجع السابق، ص 191
- (45) هذه حقيقة يمكن البرهنة عليها أيضاً بالعودة إلى كتب الطبقات والتراجم التي تؤكد أن الاجتهاد لم ينقطع عن الحقيقة وهو ما أثبتته الإمام السيوطي في كتابه، تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد، تحقيق فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، 1983 ص 66-36.
- (46) د. جمال الدين عطية، التنظير الفقهي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1987 ص 53-51.
- (47) د. عبد العزيز صقر، الفقه الإسلامي والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 197.
- (48) د. نادية شريف العمري، اجتهاد الرسول، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ص 346 .

المصادر المراجع:

- (1) ابن العربي ، العواصم من القواصم ، ط 5 ، تحقيق محي الدين الطيب ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1399.
- (2) أبو الأعلى المودودي ، المبادئ الأساسية لفهم القرآن ، القاهرة ، دار التراث العربي ، د.ت .
- (3) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، البرهان في أصول الفقه ج 1، مطبعة الدوحة الحديثة، الدوحة .
- (4) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهير بابن صلاح الشهرزوري، أدب المفتي والمستفتي، تحقيق د.موفق بن عبد الله بن عبد القادر ،عالم الكتب ،القاهرة ،1986 .
- (5) أحمد الريسوني ، دار الإسلام ودار الكفر بين الأمس واليوم ، مقالة منشورة بموقع الوحدة الإسلامية www.alwihdha.com
- (6) أحمد عبد الونيس ، السنة النبوية كمنهج لدراسة العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية ، دراسة منشورة، ضمن مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء الثالث ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996.
- (7) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1987م.
- (8) الإمام محمد أبو زهرة ، العلاقات الدولية في الإسلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1980 .
- (9) باقر الصدر، المدرسة القرآنية ، ط 2 ، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ، 1981.
- (10) جمال الدين عطية ، التنظير الفقهي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1987 .
- (11) حامد عبد الماجد، منهجية تحليل التراث السياسي الإسلامي، ورقة منشورة على الموقع الإلكتروني-www.islam-online.net
- (12) حسن عبد الحميد، المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي - المنهج في النسق الفقهي الإسلامي، حوليات كلية الآداب جامعة الكويت، الكويت، 1987-1986 .
- (13) خديجة أبو أتلة ، الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب ، دار المعارف ، القاهرة ، 1983 .
- (14) زاهر عوض الأمعي ، دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ، د ن ، الرياض ، 1405 هـ .
- (15) سعيد عبد الله حارب المهيري ، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 1988 .
- (16) سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ' تحقيق إبراهيم العجوز ، ج 4 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1985 .
- (17) سيف الدين عبد الفتاح ، مدخل القيم : إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام ، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 .
- (18) سيف الدين عبد الفتاح وآخرون ، المداخل المنهجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام ، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 .
- (19) سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية " نظرة في الواقع العربي المعاصر "، مكتبة النهضة المصرية ، 1989
- (20) سيف الدين عبد الفتاح، القرآن وتنظير العلاقات الدولية في الإسلام ، خبة بحثية ، دراسة منشورة ضمن الجزء الثالث من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة، 1996 ،

- (21) السيوطي ، تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد ، تحقيق فؤاد عبد المنعم ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، 1983
- (22) صالح بن ابراهيم الصنيع ، التأصيل الإسلامي للعلوم الإجتماعية ، ملخص للكتاب منشور في الموقع الإلكتروني www.alpaqi.wordpress
- (23) عبد العزيز صقر ، الفقه الإسلامي والعلاقات الدولية ، مدخل منهجي ، المداخل المنهاجية ، للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام ، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء الثالث ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996.
- (24) عبد العليم عبد الرحمن خضر ، المسلمون وكتابة التاريخ، دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، ب ن، 1987
- (25) كاظم هاشم نعمه، العلاقات الدولية، ج1، مطبعة سيماروقمارج، تركيا، 1979م.
- (26) كمال محمد شبانة ، حول السيرة وآدابها ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1989 .
- (27) مالك بن نبي ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، الظاهرة القرآنية ، دار الفكر بيروت ، 1981 .
- (28) محمد الصادق عفيفي ، الإسلام والعلاقات الدولية ، دار اقرأ ، بيروت ، 1986 .
- (29) محمد بن صامل العلياني ، منهج كتابة التاريخ الإسلامي ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1986 .
- (30) محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، 1975 .
- (31) محمد صادق قمحوي ، الإيجاز والبيان في علوم القرآن ، عالم الفكر ، القاهرة ، ت ت .
- (32) مصطفى عبد الرحيم أبو عجلة، العرف وأثره في التشريع الإسلامي ، المنشأة العامة للنشر ، طرابلس 1986 .
- (33) مصطفى منجود ، ضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الخارجية في عصري النبوة والخلافة الراشدة ، دراسة منشورة في الجزء الثالث من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996 .
- (34) مصطفى منجود ، ضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الدولية في عصري النبوة والخلافة الراشدة ، ورقة منشورة ، قدمت في ندوة أعمال ومناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المجلد الأول ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 2000.
- (35) مصطفى منجود ، وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام ، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 .
- (36) نادية شريف العمري ، اجتهاد الرسول ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985 .
- (37) نادية محمد مصطفى وآخرون ، المداخل المنهاجية لبحث في العلاقات الدولية في الإسلام ، الجزء الثالث ، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 .
- (38) نادية محمود مصطفى ، مدخل منهجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 .
- (39) جيب الأرمنازي ، الشرع الدولي في الإسلام ، مطبعة ابن زيدون ، القاهرة ، 1930 .
- (40) وهبة الزحيلي - العلاقات الدولية في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1981 .